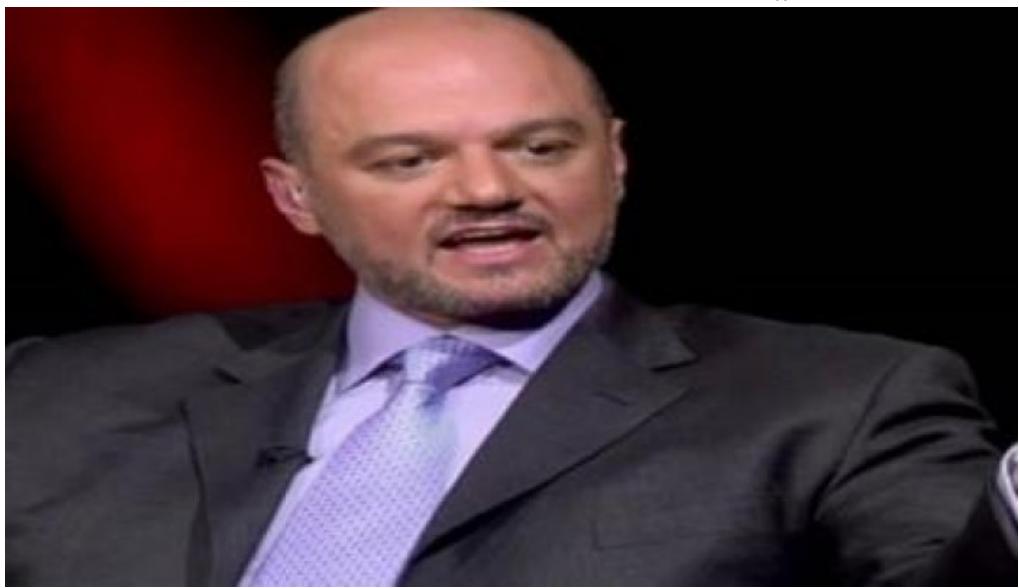


# منظمات دولية تقاضي الإمارات بعد اتهامها لهم بالإرهاب



الخميس 20 نوفمبر 2014 م

نشرت صحيفة "عربي21" أن عدداً من المنظمات الدولية التي صنفتها دولة الإمارات العربية كـ"إرهابية" ستجتمع خلال الأيام المقبلة في لقاء مشترك بينهم، لبحث الخطوات التي قد يتخذونها مستقبلاً رداً على هذه الخطوة.

أوضحت مصادر مطلعة أنه سيكون هناك تحرك على أكثر من مسار منها القضائي والحقوقي والإعلامي من خلال رفع دعوى قضائية في أكثر من جهة ضد حكومة الإمارات، والتواصل مع العديد من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الدولية للتضامن معهم ورفض قائمة "الإمارات الإرهابية"، وكذلك العمل على كشف المزيد من الانتهاكات التي تمارسها الإمارات في الداخل والخارج وفضحها.

من جهته، أكد الدكتور ناس التكريتي، رئيس مؤسسة قرطبة لحوار الثقافات (ضمن المؤسسات التي صنفتها الإمارات كـ"إرهابية")، وأحد أبرز وجود العمل الإسلامي ببريطانيا، أن هناك أكثر من إجراء يقومون باتخاده رداً على هذا الخطوة الإمارتية.

وأضاف "بالنسبة لنا قمنا على الفور بأول إجراء، وهو مخاطبة الحكومة البريطانية وأرسلنا لها رسالة واضحة نطالبها فيها بوقفة حازمة وحاسمة دفاعاً عن سمعتنا كمنظمات بريطانية، وتواصلنا مع أعضاء في البرلمان البريطاني وتواصلوا مع وزارة الخارجية البريطانية التي طالبت السفارة الإماراتية بتوضيح أبعاد الأمر، وإذا ما ذكرت الحكومة وفشلت في مساندتنا سنذهب للقضاء، وتكون هناك إجراءات أخرى".

وتابع "التكريتي" في تصريحات خاصة لـ"عربي 21" كذلك تم الاتصال بمؤسسة مهامة دولية تختص بقضايا التشهير، وبالفعل بدأت هذه المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة وهي تدرس الأمر جيداً في الوقت الحالي، وقادت بإرسال بعض الرسائل في هذا الصدد.

واستطرد "نحوال الاتفاق على خطة لأجل محاسبة ومقاضاة ورد اعتبار مؤسسة قرطبة وغيرها من المؤسسات ذات المكانة الدولية المرموقة، وتواصلنا مع المؤسسات البريطانية الأخرى التي ذكرت في هذه القائمة واتفقنا على لقاء يجمعنا خلال الأيام المقبلة، وأيضاً تواصلنا مع المنظمات الأوروبية والأمريكية التي ذكرت وهي بالعشرين، للتوافق على اتخاذ إجراءات مشتركة وجماعية من خلال رفع قضية دولية ضد حكومة الإمارات بسبب التشهير وإساءة السمعة، ونحن نبحث خطوات عمل ورد فعل فردي وجماعي ضد هذا القرار المؤسف، لأن هذا الأمر لا يمكن أن نسمح له أن يمر هكذا، فلابد من إجراءات قوية ضده".

وأردف "التكريتي" "الإشكالية الأخطر هي محاولة النيل من السمعة وفتح الباب لكل من يريد استغلال هذا الأمر من أجل التشهير، وهذا أمر نرفضه تماماً، مشيراً إلى أنهن بدعوا مع الفرق القانونية والحقوقية والمستشارين في بحث الأمر والنظر فيه وكيفية الرد عليه ومواجهته".

وحول الجهات التي سيتم رفع الدعاوى القضائية أمامها، أوضح أنهم يتطلعون من الجهات القانونية ومكاتب المحاماة الدولية التي يتواصلون معها رؤيتهم في هذا الصدد وكيفية تدراهم، مضيفاً "لكن بالتأكيد هناك مسارات سنساكمها من أجل رد الاعتبار، وهو الأمر الذي سنمضي فيه لنهاية العطاف، لكنني لا أستطيع تحديد الجهات التي ستتواصل معها، فلست الشخص القانوني الذي يمكنه تحديد هذه الجهات، ولست المخول بالرد على هذا السؤال الآن، لأنه في طور البحث والدراسة".

ووجه "التكريتي" رسالة إلى حكام الإمارات، قائلاً: "لن ندعكم تنامون الليل إلا بعد أن نحصل على حقوقنا، وسنعمل على أن تكون هناك مطاردة ملحوظة قانونية وقضائية لكم، وسنحاول منعكم من دخول بريطانيا والاعتقال بتهمة الإساءة والتشهير".

وذكر رئيس مؤسسة قرطبة أنه ربما تكون هناك دعوات لمقاطعة الإمارات ومصالحها ورفض السفر والذهاب إليها ومطالبة بترك وتصفية الأعمال هناك والخروج منها.

وأصدر مجلس الوزراء الإماراتي قراراً مؤخراً يصف 83 من المنظمات الدولية والجماعات والمؤسسات الإسلامية بـ"الإرهابية"، من بينها مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (كير)، واتحاد علماء المسلمين، ومنظمة الإغاثة الإسلامية في لندن، ومؤسسة قرطبة في بريطانيا، والرابطة الإسلامية في بريطانيا، وهيئة الإغاثة الإسلامية، واتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، والرابطة الإسلامية في فنلندا، ومنظمة الكرامة، واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، والرابطة الإسلامية في إيطاليا، والرابطة الإسلامية في السويد، والجمعية الإسلامية الأمريكية (ماس)، والرابطة الإسلامية في بلجيكا (رابطة مسلمي بلجيكا)، والرابطة الإسلامية في الدنمارك، والرابطة الإسلامية في النرويج

كما شمل القرار جماعة الإخوان المسلمين، وأحزاب الأفة في الخليج، والتجمع الإسلامي في ألمانيا، وجماعة الإخوان المسلمين الإماراتية دعوة الإصلاح (جمعية الإصلاح)، والجماعة الإسلامية في مصر

وأيضاً ضم القرار الإماراتي: داعش، وتنظيم القاعدة، وجماعة بوكو حرام في نيجيريا، وجماعة أنصار بيت المقدس المصرية، وجماعة أجناد مصر، وحركة الحوثيين في اليمن، وحركة شباب المجاهدين الصومالية، وأنصار الشريعة (اليمن)، وحركة طالبان باكستان، وحركة أنصار الدين في مالي، وأنصار الشريعة في ليبيا، ومجلس شورى المجاهدين أكتاف بيت المقدس، وجبهة النصرة وحركة أحرار الشام في سوريا